شـــــرط كلـــيـــــة الاعـلام لـقـبـــــول الـــصـحـفـيـــين

عـــودة لعقلـيـــة الـنـظـــام الـســـابق!

معايير كثيرة خارج إطار المنطق والموضوعية كانت ضمن آلية إشتغال السلطة السياسية في زمن البعث، وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ تغيرت الكثير من هذه المعايير كشهادة الانتماء للحزب في مختلف مؤسسات الدولة، ولكن البعض مازال مصرا على الاشتغال من داخل دائرة ونظرة النظام السابق، والمؤسف حقا ان تكون إحدى هذه المؤسسات كلية الاعلام، التي سبق لها ان خرجت جيلا من الاعلاميين، المدافعين عن الحرية والاستقامة والموضوعية والشفافية، في اطار العراق الجديد الذي لايرغب البعض ان نراه جديداً. فعمادة كلية الاعلام تشترط قبول الصحفيين خارج شرطي العمر والمعدل، مقترنا بالانتماء لنقابة الصحفيين التي يثار حول شرعيتها وألية عملها والانتخابات التي جرت فيها! اساسا جدل واسع في صفوف الصحفيين وكأن الصحفي خارج اطار الانتماء للنقابة ليس صحفيا وهو قول عميد كلية الاعلام الذي يرى على سعة افقه افتراضا ان غير المنتمي للنقابة ليس صحفياً كأنه يعود الى زمن الاشتراطات التعسفية، في زمن الاستبداد البعثي عندما كانت حتى الموافقات الزوجية، مرتبطة بالحزب والنقابة هل هذا هو المنطق السليم؟

عـمـيـد الـكـلـيـة: غـيـر الـنـقـابـي لا يـعـتـبـر صـحـفـيـا!!

المدى/ ميناس السهيل

يقول امين سر نقابة الصحفين مؤيد اللامي: مدافعاً عن القرار: انه قرار يعطي الفرصة لمن فاتهم القطار بسبب الاوضاع السياسية او تغربهم خارج العراق او الظروف الصحية، ولغير المنتمين للنقابة لديهم فرصة التقديم للكلية كطلبة عاديين! وبالنسبة للصحفيين فلا يوجد صحفي متمرس وله باع طويل في مجال الصحافة يمتنع عن الانتماء للنقابة والبعض ممن كانوا خارج العراق قبلوا اعضاء في النقابة. وانا مع من يقول بأن الصحفي المتفرغ للعمل الصحفي ينبغي ان يتتمي للنقابة وأؤكد أن النقابة ابوابها مفتوحة لمن يعارض او يتناغم ويقترب منها. بينما يقول الدكتور جهاد كاظم الاستاذ في كلية الاعلام: انا لااحبذ الاعتماد على هذا الاسلوب في التقديم لكلية الاعلام لان هذا يضع نقابة الصحفيين العراقيين وكلية الاعلام في اشكالات عديدة كأن تكون عدم شمول الصحفيين الغير منتمين للنقابة او كأن يكون شمول المنتمين ولم تتوفر القدرات والامكانات التي تؤهله للمواكبة العلمية داخل الكلية كأن يكون العمر او الدرجة ويضيف ان المعروف ضمن الدستور العراقي ان الكل متساوون في الحقوق والواجبات فكيف يمكن تفضيل هذا على ذاك بسبب وجوده في النقابة او لاي سبب اخر من دون الاعتماد على الكفاءة العلمية لانها المقياس والمحك الاساسي في القبول للكليات يقول الدكتور عبد المنعم الشمري استاذ في كلية الاعلام: اقترح رفع نسبة القبول بالنسبة للصحفيين العاملين الى اكثر من عدد الصحفيين الذين يقبلون لكل عام وتكون في حالة زيادة الاعداد المفاضلة في ما بينهم ويشترط تقديم سيرة عمل اكل متقدم موثقة من المؤسسة الاعلامية والنقابة لضمان العدالة بالنسبة للصحفيين الكفوئين المتقدمين للدراسة الاولية في كلية الاعلام وتشجيع الصحفيين لتكون لهم استثنائية في القبول وانا لا اشجع زيادة الاعداد بشكل مفتوح لأن الدراسة في كلية الاعلام ستكون لذوي الخبرة في العمل الصحفي و الاعلامي مجدية وفاعلة اكثر من قبول طلبة لديهم خبرات مهنية في مجالات اخرى. يقول الصحفي محمد ساهي من صحيفة الدستور: بالنسبة للذين لاينتمون للنقابة او مؤسسة مهنية اخرى لهذا السبب او ذاك ويعتقدون ان الظلم قد لحق بهم جراء منح المنتمين للنقابة فرصة للدراسة في الكلية واستثناء الذين لاينتمون للنقابة أعتقد ان الاجراء الصائب الذي يضمن حقوقهم الاكاديمية هو قيام المؤسسات الصحفية والاعلامية التي تضمن حقوق الاعلاميين او الصحفين تشكل لجان تنظر في مدى اهلية الصحفي ومهنيته ويقبل في الكلية بغض النظر عن انتمائه للنقابة او لا.فيما قال رئيس الهيئة العراقية للبث العام عبد الحليم الدهيمي: هذا الموقف خاطىء واتمنى على الكلية ان تفتح الباب لجميع الصحفيين من النقابة وخارجها لان الاصرار على هذا الموقف يعني ان الكلية تسير على النهج الصدامي الذي يربط القبول بالجامعات والمؤسسات الاخرى بموافقات محددة، و من المؤسف ان ادارة الكلية لاتعرف بوجود الالاف من الصحفيين غير المنتمين للنقابة وكذالك بعضهم منتم الى روابط اخرى مثل اتحاد الصحفيين ورابطة الصحفيين، فلماذا يحرمون من القبول في الكلية الا اذا حصل الترشيح من نقابة الصحفيين العراقيين، ولذا نأمل من إدارة كلية الاعلام ان تتفضل بالغاء هذا الشرط الذي لا ينسجم مع حرية الاختيار الفردية ومع وجه العراق الديمقراطي الجديد.

يقول علاء عبد الجبار معد برامج في قناة البغدادية: يجب اعادة النظر فيه جملة وتفصيلاً لانه يسلب حق الالاف من الصحفيين والاعلاميين غير المنتمين لنقابة الصحفيين اضافة الى انه يشير الى الصحفيين فقط من دون الاشارة للاعلاميين ونحن نعلم بان مجال الاعلام لا يخص الصحافة فقط واضاف ان لدى الكثيرين من الاعلاميين الرغبة في التقديم الى كلية الاعلام بل بعضهم يعتبره حلماً يسعى الى تحقيقه الا ان هذا القرار سيكون بمثابة عقبة في طريق اهدافهم المشروعة في الحصول على فرصة الدراسة الاكاديمية التي تمكنهم من مواصلة ابداعهم الاعلامي ضمن مؤسساتهم التي يعملون بها لا سيما ان الكلية تحتوي على اقسام اعلامية متعددة لذلك ارجو من القائمين على هذا القرار المجحف بحق الاعلاميين باتخاذ موقف ايجابي وترك العقلية السابقة التي كان يستخدمها النظام المباد بحق من كانوا ينتمون الى الحزب وتميزهم عن الباقين مضيفاً ان محو هذا القرار سيعطي الفرصة للاعلاميين والصحفيين من اجل اكمال دراستهم في كلية الاعلام التي لم يستطيعوا اكمالها في زمن النظام المباد واقترح علاء عبد الجبار ان تقوم كلية الاعلام برفع نسبة القبول للصحفيين والاعلاميين شرط قيامهم بجلب وثائق من المؤسسات الاعلامية تؤيد استمرارهم بالعمل الاعلامي ويتم قبوله بعد مقابلة مع لجنة تشكيل في الكلية لاختيار الصحفيين المتقدمين للقبول وبعدها يتم القبول واحترام الاختيار بالنسبة للقسم الذي يرغبون الانتماء له واعتقد ان في هذا التغيير عدالة اكثر من المعمول به حالياً.

المـكـتـبـــة المـــركـــزيـــة في الـديـــوانـيـــة

ثلاثـــون الف عـنـــوان وملاذ آمـن لـطـلـبـــة الـدراســات الـعـلـيـا

الديوانية/ باسم الشرقي

المكتبة المركزية تعد واحدة من اقدم المكتبات المركزية في البلاد ومن اهمها المكاتب التي يرتادها طلبة العلم واهل الثقافة وبما ان الكثير من المكتبات في العالم وقد شهدت نقلات وقفزات نوعية من التطور عبر التاريخ المعرفي الحديث الا ان المكتبة المركزية في الديوانية الواقعة على مقربة من شاطئ نهر الفرات مازالت على حالها ولم يشملها التطوير العمراني او الاعماري خلال فترة سنوات التحرير من النظام السابق.

المدى التقت مدير المكتبة علي شالي وتحاورت معه حول اوضاع المكتبة .

ما هوية المكتبة وبمن ترتبط اداريا.؟

المكتبة المركزية في الديوانية تعود الى وزارة البلديات والأشغال العامة وليس إلى وزارة الثقافة! وهي ترتبط بالمحافظة مباشرة، ويعود تاريخ تأسيها الى عام ١٩٣٢ وهي كانت قبل هذا العنوان مكتبة مدرسية تابعة لمدرسة الارشاد واستقلت عام ١٩٦٠.

هل تضم المكتبة كتباً تاريخية وما نوعية الكتب فيها؟.

المكتبة تضم آلاف العناوين والكتب بينها كتب تأريخية يعود عمرها الى قرون من الزمن،ويبلغ عدد الكتب الموجودة فيها اكثر من ٣٠ ألف كتاب، وهي موزعة بين اللغة والاجتماع والدين والسياسة والجغرافية والعلوم التطبيقية والفنون، والتاريخ وأرشيف الصحف والكتب الثقافية والمناهج العلمية والمصادر الدراسية والعناوين الأخرى.

ما مصادر تمويل الكتب وهل هناك جهات ثقافية تدعم المكتبة .؟

مصادر الدعم الرئيسة تكون عادة من الدولة عن طريق رصد الاموال من الوزارة ونقوم بدورنا بشراء الكتب تباعا وبشكل سنوي، لكن يصلنا أحيانا وبصورة نادرة أو قليلة عدد من الكتب مجانا من بعض المنظمات الإنسانية والثقافية كما تصلنا مجلة المستقبل اللبنانية بشكل دوري.

وعدد الكتب في حالة ازدياد مستمر، ففي كل سنة نقوم بشراء مجموعة من الكتب الإضافية، لكن عناوين هذه الكتب تعتمد اعتمادا كليا على الحاجة الملحة، فنحن نحاول دائما شراء الكتب التي تفتقر إليها المكتبة، أو تلك التي أصبحت من ضمن مستلزمات المرحلة والفترة التي نعيشها.

للمكتبة فروع في الاقضية والنواحي ما الالية التي تتبعونها في عملكم وكيف يتم تبادل الكتب؟.

لاتحصر الكتب في المقر العام للمكتبة وحسب، بل نتبادل الكتب مع مكتبات الشامية وعفك إضافة إلى ناحية الدغارةخصوصاً هناك بعض الكتب المهمة وخاصة المصادر العلمية والأطاريح الدراسية الجامعية،لاسيما ان رواد المقر العام للمكتبة يفوق عدد غيره بمرات عدة، ولذلك تستطيع ان تقول ان اغلب الكتب المهمة من حصة المقر العام والبقية موزعة على النواحي والأقضية.

من الفئة الاكبر التي ترتاد المكتبة؟.

من مختلف الفئات والاعمار طلاباً ومثقفين واساتذة من كلا الجنسين حتى طلاب ابتدائية ، وتشهد المكتبة ارتياداً واضحاً وكبيراً خلال فترات الامتحانات من الطلبة بمختلف فئاتهم خصوصاً طلاب الاعدادية والطلبة الخارجيين والدراسات العليا.

شهدت المحافظة سلباً ونهباً خلال عقدين من الزمن جراء الحروب هل اثر ذلك على كتب المكتبة ومرافقها.؟

المكتبة مدينة للمديرة السابقة السيدة وفية صالح واولادها وحارس المكتبة الذين حافظوا على ارث المكتبة من اعمال السلب والنهب التي اجتاحت البلاد خلال مرحلة ١٩٩١ و٢٠٠٣ ،وتوفير تلك الحماية ساهم في عدم احداث أي دمار أو تلف أو سرقة الكتب.

هل هناك وجه مقارنة بين المكتبة المركزية ومكتبة جامعة القادسية وهل في النية تطوير المكتبة.؟

برغم العدد الهائل من الكتب الموجودة في مكتبة الجامعة المركزية، إلا ان مكتبتنا تفوقها كماً ونوعاً والدليل ان في مكتبتنا كتباً ومصادر علمية يحتاج إليها طلبة الجامعة وبمختلف مراحلهم الدراسية، وهم يفتقرون إليها في مكتبة جامعتهم، لذلك فان اغلب طلبة الدراسات العليا يقصدون مكتبتنا.

ونحن نسعى الى النهوض بهذه المكتبة، وان نجعل منها مكتبة نموذجية، لكن هذا مشروط بالإمكانية والدعم الحكومي في المحافظة لهذه المكتبة.. وأنا بدوري قد خاطبت عددا من الجهات ذات العلاقة بهذا الخصوص، وطالبنا بتجهيز المكتبة بالحاسبات والانترنيت، لتصبح مكتبة نموذجية، وهذا هو حال مكتبة الدغارة وهي فرع لمكتبتنا هذه، حيث زودتها منظمة ميرسي كور الإنسانية بكل الحاسبات والانترنيت، فأصبحت مقصد الطلبة وأصحاب الدراسات مستفيدين من خدمة الانترنيت، خاصة ان أجرة التصفح مجانية، وهذا ما يساعد الباحثين في الكثير من مهامهم العلمية، علما ان المحافظة هي من تقوم بدفع بدل الاشتراك في (الانترنيت).

ما تأثير الوضع الامني على واقع عمل المكتبات او المؤسسات الثقافية في البلاد؟.

بالتأكيد الوضع الامني كان له تأثير واضح على الكثيرمن المؤسسات الثقافية و طابع هذا التأثير في المكتبة العامة المركزية في الديوانية ملحوظ ، كون معظم الكتب نبتاعها من بغداد، ومن شارع المتنبي خصوصا،فالظرف الأمني في بغداد عموما وهذا الشارع على وجه الخصوص وما تعرض له من تفجيرات دامية، لم يبق من الكتب إلا النزر القليل والكثير من الركام والدمار الوبيل.. وبذلك اضطررنا الى شراء بعض الكتب من أماكن أخرى وقد لا نحصل على الكتب التي نريدها نحن لهذا السبب.

السيدة وفية صالح المديرة السابقة للمكتبة تقول:"خلال انتفاضة عام ١٩٩١ اجتاح المكتبة عدد من اللصوص وتصدى اولادي لهم بمعية الحارس الشجاع ابو احمد بعد ان استغل اللصوص خروج الناس بوجه معاقل النظام فتوجهوا الى المكتبة محاولين سرقتها، وعندما منعناهم مع الخيرين من ابناء هذه المدينة، عادوا مرة ثانية يحاولون حرقها،، اما في نيسان ٢٠٠٣ أي بعد ان انهارت بنى الدولة كلها فالحال اختلف اذ أحسسنا ان الامر سيكون اكثر فوضى وبان المجرمين لن يتركوا المكتبة بسلام، ولذلك عملنا انا واولادي والحارس على نقل الكتب النادرة والاجهزة القيمة الى داري، وكاد ابني يقتل في اثناء نقل هذه المحتويات وظل الحارس داخل المكتبة بعد ان اغلق الباب من الداخل.

وبعد ان بقى الحارس واولادي يدافعون عن المكتبة واثاثها الى جاء أن الامريكان وعندما علم القائد الامريكي بواقع المكتبة قدم لنا منحة ٥٠ الف دولار لشراء كتب للمكتبة وترتيبها من جديد وقد اودعت هذا المبلغ في احد المصارف وتم تشكيل لجنة وقمنا بشراء كتب ومعدات تهم المكتبة بعد ان اعدنا لها الكتب التي نقلت الى بيتي واعدنا معها الحياة من جديد للمكتبة.

لكن الطريف في الامر ان الحكومة والمعنيين بعد كل هذه الجهود لم تبادر الحكومة لدعمنا وتثميننا برغم انه تم في وقتها تقديم مبلغ ٢٥٠ الف دينار لمن حافظ على سيارات الحكومة ولك ان تقارن بين هذا وذاك.

دار الحـنـــان في كـــربلاء..مـــوظف واحـــد لـتـســعـــة مـعـــاقـين!

كربلاء / المدى

الإنسان الكامل يحتاج الى من يساعده فكيف إذا كان صاحب الشأن غير قادر على تلبية احتياجاته الخاصة فان القضية تأخذ بعدا أخر وتتطلب عناية واهتماماً من أطراف أخرى ... هذا هو الحال مع شديدي العوق والمتخلفين فمن يساعد هذه الشريحة على تجاوز محنتها.

دوائر عديدة ومهام واحدة

دائرة العمل والضمان الاجتماعي دائرة لتقديم الخدمات لشرائح معينة من المجتمع يقول عنها طه الدبياج مسؤول مكتب المفتش العام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إنها تتضمن خمس دوائر وهي بتماس مباشر مع المواطنين ولاسيما الذين ظلمهم الدهر ولعل من أهم فروعها هو شبكة الحماية الاجتماعية وهي شبكة حديثة التشكيل أخذت على عاتقها إعطاء رواتب للعاطلين عن العمل والدائرة الثانية دار رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتتألف من ٦ دوائر أما الدائرة الثالثة فهي قسم التقاعد والضمان الاجتماعي والرابعة دائرة التشغيل والتدريب المهني والخامسة قسم الصحة والسلامة المهنية .

ويقول الديباج ليس لدينا أية مشكلة في دار رعاية المسنين ونحن في دائرة المفتش العام نبارك جهود مدير الدار والعاملين. إن المشكلة الرئيسة تكمن في دار الحنان لشديدي العوق إذ إن عدد المستفيدين في الدار يبلغ ٧٧ معاقا منهم بمستوى الوسط و منهم معاقون كليا ويحتاجون إلى شخص يلبي احتياجاتهم وآخرين يعتدون على الموظفين إضافة إلى قلة املاك الذي تشهده الدار وقلة تخصيصات وجبات الطعام وعدم استيعاب القاعات المخصصة للمعاقين وكذلك هناك ١٥ موظفا بعقود مؤقتة يتقاضون راتباً شهريا قدره ١٠٠ ألف دينار لاغير وهم يهددون بالاستقالة إذا لم يتم تثبيتهم أو زيادة رواتبهم.

دعوة لرعاية أفضل

المعاقون وزيادة العدد

وللتعرف أكثر على مشكلة الدار توجهنا إلى دار الحنان لشديدي العوق برفقة مسؤول مكتب المفتش العام في الدائرة طه الديباجي والتقينا مدير الدار عبد الجليل محمد جواد الذي قال إن المستفيدين في الدار يبلغ عددهم ٧٧ مستفيدا علما إن الطاقة الاستيعابية مع الضغط هي ٦٤ والزيادة الحاصلة هي ١٣ معاقا مما يخالف القوانين والضوابط لما يحتاجه هؤلاء من رعاية مستمرة وبالتالي فإننا نضطر إلى جعل كل اثنين منهم ينامان على سرير واحد ولا يمكننا زيادة عدد الأسرة بسبب الضوابط ، لذا نطلب من المسؤولين بناء أجنحة إضافية إلى الدار وهناك مساحة للتوسع ولا يفوتنا أن نذكر إن هذه الدار هي الدار الوحيدة في العراق.

ويضيف جواد: بعد تزايد عدد المستفيدين في الدار ومخاطبتنا للوزارة قررت الأخيرة توقف تسلم الدار لشديدي العوق على اعتبار أن قبولهم مركزيا من الوزارة مشيرا إلى إن الدار تتعرض إلى ضغوط من المسؤولين الذين يضغطون على الدار بان تستقبل من يريدون .

الدار والتخصيصات المالية

وعن الإجراءات التي قامت بها الدار من مخاطبات للمسؤولين في المحافظة قال جواد إن مجلس المحافظة عند توزيعه منحة تنمية الأقاليم لم يشمل الدار بأي تخصيصات وائرة الرعاية الاجتماعية بصورة عامة لم تشمل بأي تخصيصات وهي لا تقل أهمية عن الدوائر الأخرى فكل دائرة تؤدي واجبها تجاه المجتمع وبالتالي العملية تكاملية بين الجميع مضيفا بأنهم قاموا بمفاتحة السيدة مائدة عضوة مجلس المحافظة إلا أنهم لم يحصلوا على إجابة حول القضية ، مشيرا إلى أنهم فاتحوا وزير العمل والشؤون الاجتماعية وأوعز إلى الجهات الهندسية المسؤولة في الوزارة لبناء قاعتين وأخرى ترفيهية وكان ذلك في بداية عام ٢٠٠٨ وحتى الآن لم نحصل على شيء وحصلنا على تأهيل بعض القاعات من المنظمة الطبية الدولية وطرحنا بعدها توسيع المطبخ للدار وبناء قاعة لمنتسبي حماية المنشآت موضحا بان الدار بحاجة إلى قاعتين بمساحة ١٠×٦ علما إن هناك مساحة موجودة للبناء.

العقود والتهديد بالاستقالة

أما عن مشكلة العقود فيقول جواد كان عدد الموظفين ٥ فقط وأضيف لهم ١٦موظفا بصيغة عقد مؤقت مضى عليهم في الخدمة ٧ أشهر وهم ينتظمون في الدوام على شكل (شفتات) صباحية ومسائية وليلية و يتقاضون رواتب لا تزيد على ١٠٠ ألف دينار مضيفا ان العدد النموذجي في المعاهد العالمية والدولية لكل ٣ أشخاص موظف واحد ودوامه ٢٤ ساعة يأخذ بعدها استراحة ٧٢ ساعة وإذا ما أردنا أن نقارن ما موجود لدينا وما بين المقاييس العالمية فإننا نجد إن مقابل كل ٩ مستفيدين لدينا موظف واحد مشيرا إلى أن الموظفين الدائميين أقرت لهم الوزارة مخصصات إيوائية شملت موظفي الخدمة والحرفيين فقط ولم تشمل الموظفين الدائمين الآخرين بحجة إنهم ليسوا على تماس مباشر مع المعاقين وهذا غير عادل ، أما مشكلة العقود فهم لا يتقاضون أكثر من ١٠٠ ألف دينار وليس لديهم مخصصات إيوائية ولا يتم تثبيتهم علما إنهم هددوا بالاستقالة إذا لم يتم تثبيتهم أو زيادة رواتبهم وهو يتساءل من يقبل بـ١٠٠ ألف دينار مقابل هذا العمل المضني موضحا ان هناك مخالفة واضحة من الوزارة نفسها بحقهم للتعليمات الصادرة منها والتي تنص على أن يثبت بعد شهرين من تعاقدت معه الدار وقد عمل ليلا وهذا لم يحصل لأي عقد من الذين يعملون عندنا علما إن لديهم خدمة تصل إلى ٧ أشهر وقد طلبت الوزارة في نهاية أيلول ٢٠٠٧ أن تزودها الدار بأسماء العمال والموظفين أصحاب العقود لتثبيتهم على الملاك الدائم ولم يصلنا أي شيء حتى الآن ، ودعا إلى ضرورة أن يكون هناك تمايز بين طبيعة العمل وضرورة وجود حوافز لعمال الخدمة الذين يعملون في الدار والذين يعملون في دوائر أخرى على اعتبار أن الذين يعملون في الدار يواجهون صعوبات أكثر من غيرهم .

الملاك الطبي والوزارة

وعن مشكلة الملاك الطبي يقول جواد إن الملاك الطبي مهم جدا في الدار وهو يقدم عناية طبية ولاسيما لحماية اضطراب السلوك وإعطائهم المهدئات مضيفا ان هناك تلكوءاً في دوام الكادر الطبي الليلي برغم المحفزات التي أعطاهم إياها مدير الصحة وهو يدعو إلى أن يكون الملاك الطبي من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدلا من تنسيبهم من وزارة الصحة معللا ذلك بان السيطرة على ملاك الوزارة أكثر من السيطرة على المنسبين من وزارات أخرى ويناشد مدير صحة كربلاء بالنظر إلى هذه القضية ولاسيما إن الأخير قد أشاد بالجهود المبذولة من الملاك في الدار لرعاية هؤلاء المعاقين.

الطعام والملابس

وفيما يتعلق بمشكلة الطعام يقول عبد الخالق عزيز معاون المدير: بالنسبة لمادة الرز فهي حاليا ١٥٠ غراماً للفرد ونحن نأمل أن تصل إلى ٢٠٠ غرام وكذلك مادة اللحم نطلب زيادتها من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ أما كمية الخبز والصمون فنطلب زيادتها من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ غم وكذلك نطلب زيادة الوجبة الصباحية من بيضة واحدة إلى بيضتين وزيادة كمية الجبن من ٣٥ غم إلى ١٠٠غم للفرد الواحد موضحا ان هذا النقص في الغذاء يسبب حالات عدوانية لدى المعاقين فكثيرا ما يعتدي بعضهم على البعض الآخر ليأخذ حصته الغذائية داعيا إلى إعادة الحصة الغذائية إلى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية واعتبار المعاقين في الدار مشمولين في البطاقة التموينية . منوها بأن هناك مساعدات غذائية من بعض الخيرين.

كتابة على الحيطان

والتموينية ايضا!!

عامر القيسي

لكي يحصل العراقي على تأشيرة دخول لاي بلد عربي شقيق ينبغي عليه أن يستنفر كل قواه ومؤهلاته ويعرض نفسه انسانا مشبوها حتى يثبت العكس برغم أن شقيقاتنا في التأريخ والدم واللغة والمصير تنعم بالامن والاستقرار أدامه الله عليهم حتى يوم القيامة.

تبدأ اجراءات (الفيزا) للعراقي باملاء استمارات ثم صور وكفالات تتبعها اشتراطات ثم الانتظار حتى يأتيه الفرج محمولا على بساط الريح للمرحوم فريد الاطرش الذي زار كل البلدان العربية وحقق الوحدة المنشودة من دون فيزا وبوسيلة نقل من الخيالات العربية الجامحة وبذلك تجنب الرجل كل اجراءات حكومات الاخوة الاعداء !

أذكر أن مطارا عربيا عام ١٩٨٦ ابقاني اربعة ايام بلياليها منتظرا على كرسي في قاعة المطار اتفرج على مواطني بلاد الافرنج يدخلون بلاد الاشقاء بكل احترام واريحية ، قبل ان يسمح لي بالدخول بكفالات واجراءات غريبة ومريبة كما لو اني جئتهم حاملا اوبئة العالم ومصائبه ، ولا تتفاجأ عزيزي القارىءعندما تعلم ان منعي تم رغم اني مقيم في بلدي الشقيق ومتزوج من بنات بلدهم !! فكيف بغيري ؟ الله اعلم !!

اشقاؤنا يتفننون في اختراع اجراءات قبولنا اوعدم قبولنا ،فمرة على حساب المهنة واخرى على وزن الدولارات التي في جيبك وثالثة بدعمك لـ(الحكومة العميلة) في بغداد أم لا !!! وغيرها بمدة اقامتك والفندق الذي ستنزل فيه والشوارع التي ستسلكها والمطاعم التي ستأكل فيها ونوع المشروبات التي ستشربها واللغة التي ستتحدث بها والافكار التي ستبثها والمؤامرات التي ستشارك فيها . شقيقة من هذه الشقيقات قدمت لي من سفارتها قائمة ب (٢٢) سؤالا ، اغرب سؤال هو ذكر اسم وعنوان اقرب اصدقائي في بغداد !! وبرغم ذلك عليك ان تنتظر بحدود شهرين حتى تأتي أو لاتأتي الفيزا !مما اضطرني الى ترك القائمة والاقلاع عن فكرة السفر الى بلاد اخوتي الاعزاء!

الاغرب من كل ذلك أن شقيقة أخرى (الاردن) في آخر تقليعة لاستفزازنا اكثر و(تنمية) احساسنا بالانتماء للامة العربية اشترطت لمنحنا فيزا الدخول المبارك اليها ان نقدم هوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية ! فيا للخيال والذكاء الجامحين ، وكأن وثيقة سفرنا الوحيدة بين وثائق سفر شعوب الدنيا لاتعتمد قبل صدورها على وثيقتي الهوية والشهادة وان صح الادعاء بان هذا الاجراءبالاتفاق مع وزارة الخارجية العراقية فهي الطامة الكبرى ، وهذا ما نستبعده جداً لان مصدرا في الوزارة اكد ان الوزارة وبالتنسيق مع السفارة العراقية في عمان ستبحث موضوع الغاء شرط اصطحاب شهادة الجنسية والهوية الشخصية .

ولفرط طيبتنا فاننا نعتقد بان معاملتنا بهذه الطريقة المهينة هي مجرد اخطاء صغيرة وتوجهات شخصية جدا وان (الاصل) كل الاصل هو في الموقف العربي القومي الداعم للعملية السياسية في العراق والمساهم بفعالية في مراقبة الحدود لمنع الحثالات البشرية من زرع الموت في شوارعنا كما في عدم التدخل (ابدا) المباشر وغير المباشر في شؤوننا الداخلية وفي المسارعة قبل اي غريب في فتح السفارات ورفع الرايات وفي استقبال اطفالنا المرضى وجرحى همجية الارهاب بدل ان تقوم بذلك اسرائيل هذا هو الاصل ايها السادة اما ما نتعرض له فهو بكل صراحة ووضوح وشفافية وروح عروبية خالصة (تصرفات شخصية)!!